نبيل أرملي (*)

### «صاحبة الجلالة» في الخدمة!

# عن دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في الترويج للفكر الاقتصادي النيو ليبرالي

يتحدث هذا المقال عن نشوء الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي وتطوره في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات وحتى أواخر العقد الأول من الألفية الثانية، ويتركز في دور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم والاقتصادية على وجه الخصوص في الترويج لهذا الفكر وتقديمه ودفعه بصفته النهج الفكري الاقتصادي الحصري و «الموضوعي» الوحيد المطروح.

## مقدمة

في أحد المؤتمرات الاحتفالية التي عقدتها يومية «دي- ماركر»، وهي الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس، اعترف بنيامين نتنياهو، وزير المالية آنذاك، بأنه متفاجئ من حجم الدعم الذي حصل ويحصل عليه من الملحق الاقتصادي ومن الصحيفة نفسها عندما يتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية التي يعمل على تطبيقها. ولا شك في أن استغراب وزير المالية، ولاحقا رئيس الحكومة، من هذا الدعم هو أمر مفهوم. فالنسبة لهآرتس المحسوبة على اليسار الصهيوني، يُعتبر نتنياهو وحكومته اليمينية قدرا سيئا لمستقبل إسرائيل، كما تبين مقالات التحرير في أحيان متقاربة، فيما اعتبر نتنياهو نفسه، في اجتماع مُغلق، أن صحيفة هآرتس واحدة من أعداء إسرائيل إلى جانب الكاتب الصحافي اليهودي- الأميركي توماس فريدمان، أحد اشد المنتقدين لسياسة نتنياهو.

إن مراجعة موقف الصحيفة المذكورة من السياسات الاقتصادية التي تبناها نتنياهو منذ ولايته الأولى كرئيس حكومة ووزير مالية (١٩٩٦- ١٩٩٩)، ثم لاحقا كوزير للمالية في حكومة أريئيل شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، تبين بكل وضوح موقف الصحيفة ومحرريها الداعم للسياسات الاقتصادية التي سعى نتنياهو إلى

(*) شريك مؤسس/ رئيس تحرير «مالكُم»- مجلة الاقتصاد والأعمال العربية الوحيدة في مناطق ٤٨.

تطبيقها وترسيخها، سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية متشددة. وموقف «دي ماركر» لم يختلف عن موقف بقية وسائل الإعلام الرئيسة في إسرائيل، وخاصة وسائل الإعلام الاقتصادية التي تعاملت مع الفكر الاقتصادي الذي حمله نتنياهو على أنه الفكر الاقتصادي الوحيد الكفيل بضمان المتانة الاقتصادية والمالية لإسرائيل.

إن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الإسرائيلية، عن قصد أو عن غير قصد، في الترويج للفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي كان له شديد الأثر على ترسيخ هذا الفكر وترجمته إلى أفعال وإلى برامج تنفيذية أثرت وتؤثر على سكان الدولة بشكل يومي وملموس.

## إسرائيل تتحول

قبل أن نخوض في دور وسائل الإعلام في ترسيخ السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية لا بد من تقديم نبذة حول تطور الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي في إسرائيل.

يشير علماء الاقتصاد إلى منتصف العقد الثامن من القرن الماضي على أنه بداية التحول الرسمي في السياسة الاقتصادية في إسرائيل. ويتم التعامل مع برنامج «الاستقرار الاقتصادي» الذي انطلق سنة ١٩٨٥ على أنه نقطة التحول من اقتصاد إسرائيلي ذي مميزات اشتراكية، إلى اقتصاد ذي مميزات ليبرالية رأسمالية. الأهداف المُباشرة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي كانت ثلاثة؛ تخفيض نسبة التضخم المالي (وقد وصلت في مطلع ذلك العام الى ٤٠٠٪)، موازنة ميزان المدفوعات واستقرار الاقتصاد والعودة إلى مسار النمو. وعلى الرغم من ادعاء بعض علماء الاجتماع بأن السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية تغلغلت إلى دوائر صنع القرار قبل ذلك بكثير، إلا أن هناك إجماعا على أن سنة ١٩٨٥ هي سنة التحول. برنامج الإصلاح الاقتصادي أعاد تعريف العلاقات بين المجموعات المُختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وقد أدى إلى تعزيز مكانة المجموعات المستفيدة من السياسة النيو- ليبرالية على حساب المجموعات الأخرى. في إطار السياسة الجديدة أصبح بنك إسرائيل لاعبا مركزيا في الاقتصاد وأصبح لرأي كبار الموظفين فيه أهمية كبرى في بلورة التوجهات الاقتصادية للبلاد. فمثلا، أصر المخططون الاقتصاديون في بنك إسرائيل أن على الدولة أن تتبنى سياسة «جهة العرض» (Supply Side)، أي السياسة التي تشجع النمو الاقتصادي من خلال رفع وتشجيع الانتاجية في السوق بواسطة رفع الحواجز والمعوقات لزيادة إنتاج البضائع والخدمات، ومن خلال تخفيض نسب الضرائب والاستثمار في البنى التحتية وضبط تكاليف الإنتاج وعلى رأسها الأجور وتشجيع خصخصة المرافق الصناعية التجارية الحكومية وما شابه من خطوات.

عمليا، نجح واضعو السياسات في بنك إسرائيل وفي وزارة المالية في نقل إسرائيل إلى عهد الاقتصاد النيو-ليبرالي من خلال إحداث التغييرات البنيوية في السياسات النقدية والمالية وفي القطاعات المصرفية والمالية، وفي سياسات الدعم الاجتماعي. والباحث داني فيلك أورد في مقال نُشر في كتاب «سلطة رأس المال» التحولات الرئيسة التي طرأت على السياسة الاقتصادية في إسرائيل، وقد فصل هذه التغييرات على النحو التالي:

- التحول إلى سياسة نقدية ومالية متشددة تتعامل مع المحافظة على مستوى تضخم منخفض كأمر لا يقبل المساومة، وتمنح البنك المركزي الإسرائيلي مساحة واسعة من الاستقلالية والمحافظة على نسب فائدة عالية نسبيا في القطاع المصرفي، تضبط نسبة العجز في الميزانية بما لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- لبرلة القطاع المصرفي والمالي من خلال تقليل تدخل السلطة المركزية في أسواق المال. وفي هذا السياق تراجع كثيرا دور الحكومة في عملية منح الائتمانات والاعتمادات البنكية للمرافق الاقتصادية المُختلفة، إذ كان لوزارة المالية ولوزارة الصناعة والتجارة دور كبير في تحديد مبالغ القروض ونسبة الفائدة المقدمة للمصانع والشركات، وفي كثير من الأحيان اقتصر دور البنوك على الوساطة بين الدولة والمستفيد. بالإضافة إلى ذلك سُمح للصناديق المالية المختلفة وعلى رأسها صناديق التوفير التقاعدية، بالاستثمار في سندات الدين وفي أسواق الأسهم بعد أن كان محظورا عليها الاستثمار سوى في سندات الدين الحكومية. بطبيعة الحال أدى هذا تعزيز مكانة سوق المال وإلى زيادة حجم التداول في قطاعاته المختلفة، إن في سوق الأسهم أو في سوق السندات وغيرها. كما تم أيضا في هذا السياق رفع الرقابة الحكومية عن نشاطات القطاع المصرفي، إذ تم سنة ١٩٨٠ الغاء الحد الأعلى لنسبة الفائدة على القروض المرتبطة بالدولار وتم ايضا تخفيف متطلبات نسبة السيولة المفروضة على البنوك ومنح الأخيرة تسهيلات إضافية في مختلف جوانب عملها. وفي نفس سياق الليبرالية الاقتصادية، قامت الحكومة الإسرائيلية في مطلع التسعينيات بتطبيق عملية إصلاح لمسألة تداول العملة الصعبة، إذ سُمح للأجانب بالاستثمار في السندات الحكومية الإسرائيلية، في

البورصة وفي صناديق استثمارية محلية، وفي المقابل سُمح للإسرائيليين بشراء الأوراق المالية من الأسواق العالمية وتم إلغاء كافة القيود التي حددت نشاط المواطنين الإسرائيليين بالعملات الأجنبية ورفع أي قيود على دخول الأجانب إلى السوق المحلية.

- ولقد فتحت هذه الإصلاحات باب دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل من أوسع أبوابه إذ سرعان ما افتتحت شركات عالمية مثل جونسون وجونسون، نستلة، فولسفاغن، يونيليفر وغيرها فروعا لها في البلاد، الأمر الذي رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة. ويجدر بالذكر في هذا السياق أنه كان لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية دور حاسم في تعزيز هذه النزعة، وقد كان المستفيد الأكبر منها بطبيعة الحال قطاع الصناعات التقنية المتطورة التي استقطبت كبرى الشركات في هذا المجال مثل «إنتل»، «غوغل»، «مايكروسوفت» وغيرها الكثير. وأخيرا تم في إطار لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي تحرير التجارة بشكل شبه كامل، إذ فتح باب التصدير والاستيراد ورفعت الحمايات الجمركية عن العديد من الصناعات وعلى رأسها مثلا صناعة النسيج، فارتفع حجم التصدير بنسب كبيرة ودخلت إلى الأسواق الإسرائيلية بضائع مستوردة لم يسبق لقدمها أن وطئت هذه الأسواق من قبل.
- تراجع دور الحكومة في تحديد مستويات الأجور ومنح قوى السوق الدور الأساس في التأثير على مستويات الأجور في المرافق الاقتصادية المختلفة.
- خفض نسبة الضرائب على الشركات والمُشغلين لتشجيع تطور القطاع الخاص من خلال خفض تكاليف عمل هذا القطاع وجذب الاستثمارات له. فعلى سبيل المثال تم تخفيض نسبة الضرائب على أرباح الشركات من ٦١٪ سنة ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٢٥٪ سنة ٢٠١٢. ومن المنطلقات نفسه تم أيضا خفض حصة المُشغل في مقتطعات رسوم التأمين الوطني بنسب غير قليلة.
- التغيير الجوهري الأخير الذي يذكره فيلك في مقاله هو خصخصة الشركات الحكومية والعامة. إذ تم في ظل هذه السياسة تحويل ملكية أكبر الشركات في الاقتصاد الإسرائيلي (بنوك، طيران، اتصالات، صناعة) إلى القطاع الخاص. ونتيجة لعمليات الخصخصة هذه ارتفع دور القطاع الخاص في الناتج المحلي في مطلع الألفية الثانية من ٤٧٪ إلى ٦٢٪، فيما تراجع إسهام القطاع العام والحكومي من ٥٣٪ إلى ٣٨٪.

في نهاية مقالته المطولة حول لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي منذ منتصف الثمانينيات، لا يُخفي فيلك موقفه السلبي من هذه السياسة ومن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية المؤلمة، فيقول «إن تفاقم عدم المساواة والفقر وإقصاء الطبقات المُستضعفة» الذي نتج عن اتباع هذه السياسة في دول أخرى، «ظهر وبكل وضوح في إسرائيل أيضا، لكن بصورة أكثر حدة. فمن بين الدول الغنية تعتبر إسرائيل من الدول المتصدرة فيما يتعلق بنسب الفقر واتساع الفجوات بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا في المجتمع». ويضيف فيلك أن المُستفيدين الأساسيين من التحول إلى سياسة اقتصادية نيو- ليبرالية هم طبقة رقيقة جدا تضم أصحاب رأس المال والمديرين التنفيذيين الكبار وبعض النُخب المهنية والتكنوقراطية. وجميع هذه النخب تنتمي إلى الدائرة الاجتماعية نفسها فغالبيتها المطلقة من الرجال اليهود الأشكناز من سكان مركز البلاد. أما الأكثر تضررا بحسب المقال فهم، بترتيب تنازلي، العمال الفلسطينيون من المناطق المُحتلة، العمال الأجانب، العرب مواطنو إسرائيل، واليهود الشرقيون العالقون في مناطق الأطراف والذين لا يستطيعون الخروج من دائرة العمل الرخيص، على فرض أن مكان عملهم لا يزال قائما على الرغم من السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية.

## مِن «نحن» إلى «أنا»

أدت التحولات الاقتصادية المذكورة أعلاه إلى حدوث تغيير جوهري في البنى الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، تماما كما حصل في دول أخرى عديدة مرت بالتحول نفسه من اقتصاد شبه اشتراكي- ديمقراطي إلى نظام اقتصادي ليبرالي/ نيو ليبرالي على النمط التاتشري والريغاني. حتى منتصف الثمانينيات لم يكن للفرد في إسرائيل موقعه المركزي في الاقتصاد. فالإنسان المتوسط كان جزءا من منظومة اجتماعية – اقتصادية حافظت عليه وحمته من المخاطر المُختلفة. ومن أشهر هذه المنظومات طبعا منظومة القطاع العام ومنظومة الاتحادات العمالية القوية. الغالبية العظمى من القوى العاملة في المجتمع الإسرائيلي انتمت إلى واحدة من هاتين المنظومتين. أما الأمر الأساس الذي وفرته هذه المنظومات للفرد فقد كان الأمان الوظيفي والاقتصادي، إن أثناء مرحلة العمل أو في مرحلة التقاعد. ومن هذا المنطلق كان انشغال الفرد المتوسط بالأمور الاقتصادية محدودا للغاية، إذ لم يكن أصلا بحاجة إلى فهم ما يعمل على تحديده وتطبيقه الآخرون «فوق».

**ويضيف فيلك أن المُستفيدين الأساسيين من التحول إلى سياسة اقتصادية نيو-ليبرالية هم طبقة رقيقة جدا تضم أصحاب رأس المال والمديرين التنفيذيين الكبار وبعض النُخب المهنية والتكنوقراطية. وجميع هذه النخب تنتمي إلى الدائرة الاجتماعية نفسها فغالبيتها المطلقة من الرجال اليهود الأشكناز من سكان مركز البلاد. أما الأكثر تضررا بحسب المقال فهم، بترتيب تنازلي، العمال الفلسطينيون من المناطق المُحتلة، العمال الأجانب، العرب مواطنو إسرائيل، واليهود الشرقيون العالقون في مناطق الأطراف والذين لا يستطيعون الخروج من دائرة العمل الرخيص، على فرض أن مكان عملهم لا يزال قائما على الرغم من السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية.**

وأدى دخول إسرائيل إلى مرحلة الاقتصاد النيو- ليبرالي ابتداء من منتصف الثمانينيات، من بين أمور أخرى عديدة، إلى إضعاف المنظومتين المذكورتين- القطاع العام والاتحادات العمالية. وإلى خروج الفرد المتوسط من دائرة حمايتها ليُصبح المسؤول الأول عن وضعه الاقتصادي الآن وفي المستقبل. ففي إطار الخطة الاقتصادية الجديدة قلصت إسرائيل إلى حد بعيد خدمات الرفاه والرعاية الاجتماعية للمواطنين ونقلت هذه المسؤولية إلى الأفراد أنفسهم. وفي سوق العمل على سبيل المثال، تراجعت منذ تلك المرحلة قوة «اتفاقيات العمل الجماعية» التي كفلت شروطا متشابهه لجميع العاملين في قطاع معين، وزاد انتشار «اتفاقيات العمل الشخصية» والتي تحدد، من الناحية المبدئية، شروط عمل كل مُستخدم على حِدة دون علاقة بباقي المستخدمين في القطاع نفسه. وفي السياق نفسه تم تغيير منظومة الحقوق التعاقدية حيث أدى دخول صناديق التوفيرات التقاعدية إلى الاستثمار في أسواق المال إلى نشوء حالة جديدة لا يعرف فيها العامل العادي ماذا سيكون مصير مدخراته التقاعدية عندما يخرج إلى التقاعد بسبب تقلبات السوق واحتمالات الربح والخسارة. قبل هذا التغيير كان العامل يعرف كم سيكون راتبه التقاعدي حتى وهو في سن الشباب.

وفي السياق نفسه أدى تحرير ضوابط العمل في أسواق المال ودخول لاعبين جدد كثر إلى هذه الحلبة وإفساح المجال أمام البنوك التجارية والصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية للعب دور أكبر في أسواق المال، إلى زياده اهتمام هذه المؤسسات بـ «المستثمر الفرد»، فأصبحت تسعى لتطوير «منتجات» استثمارية مختلفة يمكن تسويقها له، كالأسهم وسندات الدين وما شابه، وأصبحت تنظر إلى الفرد- العميل بصفته إنسانا ذا وعي ومعرفة اقتصادية متطورة تؤهله ليكون مسؤولا عن مصيره ومستقبله الاقتصادي والمالي.

## دور الإعلام

لم يكن لديناميكية التحول الاقتصادي والاجتماعي المذكورة أعلاه أن تتواصل دون وجود وتطور إعلام يواكب ويُغذي هذا التحول ويتفاعل معه. إن خروج الفرد من «حماية» منظومة القطاع العام ومنظومة الاتحادات العمالية وتحوله إلى المسؤول الأول عن مصيره الاقتصادي والمالي أدى إلى نشوء حالة جديدة احتاج فيها هذا الفرد إلى المعلومات الاقتصادية والمالية لاتخاذ قراراته بشكل صحيح. والإصلاحات التي طالت أسواق المال حولتها إلى حلبة فعالة ومتفاعلة يُشارك في أعمالها اليومية آلاف المواطنين ويتأثر بنتائج تداولات أسواقها عشرات الآلاف وأكثر.

وبعد وقت قصير أدركت وسائل الإعلام أن الشارع يبحث عن أخبار ومعلومات اقتصادية يومية، فبدأت الصحف اليومية الرائدة بتوسيع تغطياتها للأخبار الاقتصادية المحلية والعالمية. وبدأت بتعيين محررين متخصصين في مجال الصحافة الاقتصادية وفي تغطية أخبار البورصة بشكل يومي وأصبحت لقصص وشخصيات قطاع الأعمال مساحة متزايدة في وسائل الإعلام، بل وظهرت في منتصف الثمانينيات أول صحيفة يومية متخصصة في الإعلام الاقتصادي وهي صحيفة «غلوبس» التي لا تزال تصدر حتى يومنا هذا. وبطبيعة الحال لم يقتصر مد الإعلام الاقتصادي النامي على الصحف والإعلام المطبوع فقط، بل تطور لاحقا ليشمل برامج تلفزيونية وإذاعية متخصصة والعديد من مواقع الإنترنت التابعة لدور إعلام كبيرة أو مستقلة.

ويمكن القول أن الطفرة الكبرى التي شهدتها الصحافة الاقتصادية حدثت في مطلع الألفية الثانية حيث تم تأسيس عدد من وسائل الإعلام الاقتصادية المتخصصة مثل صحيفة وموقع «دي ماركر»، وصحيفة وموقع «كالكاليست»، وغيرهما من المواقع المتخصصة التي لم تصمد طويلا.

**وأدى دخول إسرائيل إلى مرحلة الاقتصاد النيو- ليبرالي ابتداء من منتصف الثمانينيات، من بين أمور أخرى عديدة، إلى إضعاف المنظومتين المذكورتين- القطاع العام والاتحادات العمالية. وإلى خروج الفرد المتوسط من دائرة حمايتها ليُصبح المسؤول الأول عن وضعه الاقتصادي الآن وفي المستقبل. ففي إطار الخطة الاقتصادية الجديدة قلصت إسرائيل إلى حد بعيد خدمات الرفاه والرعاية الاجتماعية للمواطنين ونقلت هذه المسؤولية إلى الأفراد أنفسهم. وفي سوق العمل على سبيل المثال، تراجعت منذ تلك المرحلة قوة «اتفاقيات العمل الجماعية» التي كفلت شروطا متشابهه لجميع العاملين في قطاع معين، وزاد انتشار «اتفاقيات العمل الشخصية»**

فمن الذي بادر إلى بلورة وتطوير وسائل الإعلام الاقتصادية، وهل هناك علاقة بين خلفية المؤسسين والمالكين لوسائل الإعلام هذه وبين الخط التحريري التي تبنته منذ البداية؟

إن مراجعة خريطة الإعلام الإسرائيلي وتطوره منذ ثلاثة عقود تقريبا وحتى يومنا هذا تكشف للقارئ مدى عمق العلاقة بين هذا الإعلام وبين القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إسرائيل. إن ارتباط المؤسسات الصحافية برأس المال ليس بالأمر الغريب، فالمؤسسات الصحافية هذه هي في السواد الأعظم من الحالات شركات تجارية تسعى للكسب المادي وتحقيق الأرباح لأصحابها. مع ذلك نجد أن الأمر في حالة الإعلام الإسرائيلي مختلف بسبب حصر ملكية وسائل الإعلام المركزية في مجموعة محدودة من أصحاب رأس المال الذين يملكون شركات ومؤسسات تجارية مختلفة في قطاعات اقتصادية أخرى. وفي بحث أعد سنة ٢٠١١ تحت عنوان «تحليل الاسقاطات الاقتصادية لتركيز وتقاطع الملكية على وسائل الإعلام» والذي صدر عن مركز الأبحاث التابع للكنيست، ورد أن درجة المركزية المرتفعة في سوق الإعلام الإسرائيلي تظهر من خلال تقاطعات الملكية على وسائل الإعلام المُختلفة، وفي ظل المركزية المفرطة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي نجد أن غالبية وسائل الإعلام الرئيسة تتبع لمجموعات اقتصادية ناشطة في مجالات أعمال مختلفة، الأمر الذي يحول مسألة النزاهة الصحافية والمعايير المهنية والموضوعية إلى تحديات يواجهها الصحافيون والمحررون صباح كل يوم. كما ويذكر البحث نفسه أن «الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد مركزي نسبيا، ففي سوق الائتمان الإسرائيلي نسبة عالية من المركزية، لذلك يُصبح العائد على الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، عائدا منخفضا نسبيا، بل وفي بعض الأحيان يكون العائد سلبيا. هذه المعطيات قد تدفع إلى تملك الصحف ووسائل الإعلام، ليس من منطلقات ربحية أو بهدف خلق صحافة مهنية، إنما لاعتبارات اخرى تتعلق بالنشاط التجاري الإضافي المالكين أنفسهم، أو من منطلق الرغبة في التأثير على الرأي العام وعلى النقاش العام في سياق هذا النشاط».

خير دليل على الكلام الذي ورد في الاقتباس أعلاه حصل مؤخرا في صحيفة «معاريف» اليومية. فلقد عانت الصحيفة منذ أواخر التسعينيات من ضائقة مالية وكبدت أصحابها، عائلة نمرودي، خسائر بعشرات ملايين الشواكل كل سنة، وأصبحت مثالا حيا للأزمة الاقتصادية التي تُهدد قطاع الصحافة المطبوعة في إسرائيل. في مطلع العام ٢٠١١ قررت مجموعة «ديسكونت» الاستثمارية التي تعود ملكيتها لرجل الأعمال نوحي دانكنر، شراء الصحيفة وضخت فيها ما يقارب ٤٠٠ مليون شيكل في أقل من سنتين. وأثارت هذه الصفقة الاستغراب لسببين رئيسين؛ السبب الأول هو انعدام الجدوى الاقتصادية في استثمار كهذا على ضوء الأزمة التي يعاني منها قطاع الإعلام بشكل عام، والثاني قيام دانكنر بهذه الصفقة فيما تعاني مجموعة شركاته من ضائقة مالية متفاقمة تهدد بقاءها في الأسواق. وعلى هذه الخلفية أجمعت التحليلات على أن السبب الأساس وراء قيام دانكنر بشراء معاريف هو سعيه للسيطرة على وسيلة إعلامية تساعده على تحسين صورته أمام الرأي العام وتتصدى لموجة الانتقادات التي تعرض لها على صفحات وشاشات وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة بسبب نهجه الإداري والاستثماري الخاسر. وفعلا لم يتأخر ظهور الدليل على صدق رأي المحللين في النية الحقيقية لصفقة معاريف بعد أن عارضت الصحيفة وبشدة توصيات إحدى اللجان الرسمية التي أوصت بضرورة تقليص مستوى المركزية في الاقتصاد الإسرائيلي عبر تفكيك المجموعات الاستثمارية الهرمية التي تسيطر على عدد كبير من الشركات في مجالات عمل مُختلفة،

**إن مراجعة خريطة الإعلام الإسرائيلي وتطوره منذ ثلاثة عقود تقريبا وحتى يومنا هذا تكشف للقارئ مدى عمق العلاقة بين هذا الإعلام وبين القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إسرائيل. إن ارتباط المؤسسات الصحافية برأس المال ليس بالأمر الغريب، فالمؤسسات الصحافية هذه هي في السواد الأعظم من الحالات شركات تجارية تسعى للكسب المادي وتحقيق الأرباح لأصحابها. مع ذلك نجد أن الأمر في حالة الإعلام الإسرائيلي مختلف بسبب حصر ملكية وسائل الإعلام المركزية في مجموعة محدودة من أصحاب رأس المال الذين يملكون شركات ومؤسسات تجارية مختلفة في قطاعات اقتصادية أخرى**

وعلى رأسها مجموعة نوحي دانكنر الاستثمارية. لقد كان واضحا أن الموقف النقدي للصحيفة من توصيات اللجنة يتناسب جدا مع مصالح أصحاب الصحيفة الجدد.

## إجماع على النيو- ليبرالية

ذكرنا أعلاه أن تطور الصحافة الاقتصادية في إسرائيل ارتبط بشكل وثيق بالتحولات التي طرأت على السياسة الاقتصادية في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات مع التحول إلى النموذج الاقتصادي النيو- ليبرالي. ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن تتحول وسائل الإعلام الاقتصادية إلى آلية الترويج الأهم للفكر الاقتصادي الجديد. وهكذا نجد كيف تبنت وسائل الإعلام المبادئ النيو- ليبرالية الأساسية بصفتها إطارها الفكري الوحيد. وبناء على ذلك أصبحت وجهات النظر النيو- ليبرالية، مثل تقليص دور الحكومة في عمل الأسواق، وخصخصة الخدمات، وتغيير نمط علاقات العمل، وإضعاف الاتحادات العمالية وما شابه من أمور، فرضيات شبه «علمية» لا تقبل النقاش وتمثل حقائق اقتصادية موضوعية ومحايدة، وليس بصفتها وجهات نظر تُمثل منظومة قيمية محددة من بين منظومات وآراء أخرى. أما النتائج الاجتماعية السلبية الناجمة عن تبني النموذج النيو- ليبرالي، كارتفاع مستويات الفقر، واتساع الفجوات بين طبقات المُجتمع، وتراجع مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية، فقد عرضتها الصحافة الاقتصادية على أنها عواقب لا مفر منها في سبيل النمو الاقتصادي العام.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب مركزية أدت إلى تحول الصحافة والإعلام الاقتصادي في إسرائيل إلى مروّج أساسي وفعال للأفكار النيو- ليبرالية التي وجهت السياسات الاقتصادية في إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات.

العامل الأول هو النموذج التجاري الذي تقوم عليه وسائل الإعلام هذه وتبعيتها المُطلقة لمجموعات اقتصادية- تجارية رأسمالية، قسم منها هو نتاج مباشر للإصلاحات والتحولات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة. وفي مقال حول الدور الذي لعبته الصحف الاقتصادية في الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت اقتصادات العالم العام ٢٠٠٨ يقول الباحث الاجتماعي يوسي داهان إنه «في السنوات الثلاث الأخيرة، شكل الفكر النيو ليبرالي إجماعا علميا وقيميا في الصحافة الاقتصادية. هذه الصحافة التي تعتاش على مدخولات الحملات الإعلانية للمؤسسات المالية والتي تتبع غالبية قرائها للطبقات الغنية دعمت التوجه الذي يمنح قوى السوق حرية العمل. وفي إسرائيل دعمت الصحافة الاقتصادية السياسة النيو- ليبرالية التي تبناها صنّاع القرار وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو». وفي مكان آخر يعرض كاتب المقال كيف نجحت وسائل الإعلام الاقتصادية في تحويل جزء كبير من العاملين في الشركات والمؤسسات المالية، كالمديرين والمحللين والوسطاء، الذين يمولون بشكل مباشر أو غير مباشر وسائل الإعلام هذه بإعلاناتهم، إلى نجوم إعلاميين، وكيف نجح هؤلاء في السيطرة على الحلبة الإعلامية ليصبح لهم تأثير واضح على تحليل الأحداث وتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من منظور نيو- ليبرالي بحت يظهر وكأنه المنظور الوحيد القائم.

أما العامل الثاني فيرتبط بالمشهد السياسي الإسرائيلي الذي شهد، منذ منتصف التسعينيات تحديدا، تراجعا ملحوظا في قوى اليسار، وتخلي ما تبقى منه عن التوجه الاقتصادي التقليدي في إطار الفكر الاشتراكي- الديمقراطي، ليصبح شريكا فعالا في ترسيخ الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي. وفي هذا السياق يؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي داني غوتفاين على مساهمة اليسار

**أما العامل الثاني فيرتبط بالمشهد السياسي الإسرائيلي الذي شهد، منذ منتصف التسعينيات تحديدا، تراجعا ملحوظا في قوى اليسار، وتخلي ما تبقى منه عن التوجه الاقتصادي التقليدي في إطار الفكر الاشتراكي- الديمقراطي، ليصبح شريكا فعالا في ترسيخ الفكر الاقتصادي النيو- ليبرالي. وفي هذا السياق يؤكد عالم الاجتماع الإسرائيلي داني غوتفاين على مساهمة اليسار الإسرائيلي في إنجاح «ثورة الخصخصة» التي هي جزء أساس من البرنامج النيو- ليبرالي، ويشير إلى الاعتبارات الطبقية التي أدت إلى ذلك. فهو يدعي أن الطبقة الوسطى، التي تُشكل نواة جمهور اليسار، تعاملت مع الخصخصة كآلية لصون قوتها الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد أن سيطر اليمين على الحكم.**

الإسرائيلي في إنجاح «ثورة الخصخصة» التي هي جزء أساس من البرنامج النيو- ليبرالي، ويشير إلى الاعتبارات الطبقية التي أدت إلى ذلك. فهو يدعي أن الطبقة الوسطى، التي تُشكل نواة جمهور اليسار، تعاملت مع الخصخصة كآلية لصون قوتها الاقتصادية والاجتماعية حتى بعد أن سيطر اليمين على الحكم. لقد آمن مصوتو اليسار أن الخصخصة ستقلل من سيطرة الحكومة على الاقتصاد وستعزز ميزتهم النسبية بسبب مكانتهم القوية في المؤسسات المهنية والاقتصادية. ويدعي غوتفاين أن «الجشع الطبقي» حوّل اليسار إلى أحد أهم وأشرس وكلاء الاقتصاد النيو- ليبرالي. ومنذ بداية الثمانينيات كانت النيو- ليبرالية الاقتصادية العامل المشترك بين جميع الحكومات، اليمينية واليسارية. وفي غياب أي مدافع سياسي جدي ومؤثر عن الفكر المضاد للنيو- ليبرالية الاقتصادية أصبحت الغلبة للفكر الجديد.

أما العامل الثالث والأخير فيعود إلى القوى البشرية التي عملت في الصحافة بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص، حيث نرى أن الغالبية العظمى من الصحافيين الكبار في الصحف والملاحق الاقتصادية تتبنى بشكل أعمى الفكر النيو- ليبرالي بصفته الطريق الأفضل للنمو والتطور الاقتصاديين. في صحيفة هآرتس، على سبيل المثال، يشغل نحميا شطرسلر منصب المحرر الاقتصادي للصحيفة، وكان ولا يزال من أشد المؤمنين بالفكر النيو- ليبرالي الاقتصادي وبالسياسات الحكومية الداعمة له والتي تقلل من برامج الدعم الحكومي للطبقات الضعيفة ومن إنفاق الحكومة بشكل عام وتدعم إضعاف اتحادات العمال وما شابه من سياسات. والحال لا تختلف لدى باقي الصحف المركزية التي يشغل فيها الصحافيون النيو- ليبراليون مناصب كبيرة كمحررين أو كُتّاب. وفي مقال حول الخطاب الاقتصادي الإعلامي الإسرائيلي يكتب يوسي داهان أنه «في إطار سياسة تقليص الخدمات العامة يتوجب على وزارة المالية التفكير في إغلاق مكتب الناطق الرسمي التابع لها، فالوزارة لن تجد ناطقين بلسانها أفضل من غالبية الكتاب والمحللين الاقتصاديين في الصحافة الإسرائيلية».

إن خير دليل على تمترس وسائل الإعلام الاقتصادية في خانة الفكر النيو- ليبرالي ظهر في التغطية الصحافية لحركة الاحتجاجات الشعبية التي هزت الشارع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١. فموجة الاحتجاجات التي انطلقت على خلفية الأوضاع المعيشية الصعبة حظيت بتعاطف إعلامي واسع، بما في ذلك تعاطف الصحف الاقتصادية. لكن على الرغم من وجود إجماع بين العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع على أن أصل المشكلة يعود إلى السياسة الاقتصادية النيو- ليبرالية المتبعة في البلاد منذ ثلاثة عقود، إلا أن وسائل الإعلام الاقتصادية أصرت على رأي مخالف يؤمن بأن المشكلة ليست في الفكر النيو- ليبرالي بحد ذاته إنما في «فشل الأسواق»، وفي وجود معوقات أخرى لا علاقة لها بهذا الفكر. ومن هذا المنطلق دعمت جميع الصحف توصيات لجنة تراختنبرغ التي تم تشكيلها في أعقاب موجة الاحتجاجات والتي نادت بإجراء إصلاحات اقتصادية – اجتماعية مختلفة لكنها بقيت في الإطار الفكري النيو- ليبرالي.

إن مراجعة تاريخ الصحافة الاقتصادية في إسرائيل وتطورها تؤكد أنه ليس بإمكان هذه الصحافة الدعوة إلى تغيير النموذج القائم، لكونها في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ منه.

**[مترجم عن الانكليزية. ترجمة وليد أبو بكر]**